

الاستحواذ المشروع وغير المشروع على آثار العراق

من القرن التاسع عشر وحتى عام 2003

مغواير غيبسون

تحوّلت أنظار العالم نحو آثار بلاد ما بين النهرين في القرن التاسع عشر، عندما بدأ المسؤولون التجاريون والدبلوماسيون من فرنسيين وإنكليز باستكشاف العراق ورسم خرائطه ومحاولة تحديد المواقع المذكورة في الكتب المقدّسة والمصادر القديمة. ونجح ممثل شركة الهند الشرقية البريطانية الشاب، كلاوديوس جايمس ريتش Claudius James Rich، في تحديد موقع مدينتي بابل ونيوى واستكشفاهما ورسم خرائطهما وزار مواقع متعددة أخرى قبل وفاته في عام 1821. وفي السنوات اللاحقة، عمد عدد من الزوّار البريطانيين إلى وضع خرائط لمواقع في العراق وتوصيفها ولكن أعمال التنقيب الفعلية واستخراج الآثار لم تبدأ بشكل جدي إلا في عام 1842، عندما شرع القنصل الفرنسي في الموصل، بول إميل بوتا Paul Emile Botta، باستكشاف القصور الآشورية في خورسباد ونيوى وشحن منحوتات ضخمة لثيران المجنّحة وألواح جدارية مزخرفة بمآثر الملوك الآشوريين لعرضها في متحف اللوفر. بدأ الدبلوماسي البريطاني، أوستن هنري لايارد Austen Henry Layard بأعمال التنقيب في مدينة نمرود (أي كاخو، العاصمة القديمة) في عام 1845 واستمر في العمل في هذا الموقع وفي نيوى حتى عام 1851 وأرسل إلى المتحف البريطاني نقوشًا وقطعًا أثرية أخرى متعددة. ومرّت سنوات تنافس فيها الفرنسيون والبريطانيون على استخراج الآثار، لا بل تنازعو عليها، وأحيانًا في الموقع عينه. وعمل مع لايارد آشوري يدعى هرمرز رسّام قام في وقت لاحق بأعمال تنقيب هامة في عدد من المواقع في شمال العراق وجنوبه بموجب عقد مع المتحف البريطاني. وفي حين اتسم عمل الفرنسيين والبريطانيين بطابع نظامي إذ تتبّعوا أطراف الجدران ورسوموا المشاهد المصوّرة على الألواح الحجرية في القصور، حتى لو لم ينقلونها من مكانها، حفر رسّام بشكل رئيسي الخنادق وشقّ الأنفاق فجمع آلاف المخطوطات اللوحية المسمارية وغيرها من الآثار بموجب عقد مع المتحف البريطاني.

وعندما بات واضحًا أن للآثار قيمة مالية وأن قيمة النقوش في حجر الجير مثلًا التي تُباع كتحف للأجانب تفوق قيمة تلك المستخدمة كمجرّد مصدر للجير، بدأ السكان العراقيون المحليون بالتنقيب بمبادرتهم الخاصة واستخرجوا بالتالي آلاف القطع الأثرية ولا سيّما المخطوطات اللوحية المسمارية من المواقع. واضطلعت أعمال التنقيب في بابل ومواقع أخرى في الجنوب بأهمية خاصة ولا سيّما موقعي أوما (مراجعة الخريطة، ص. xv) وديهم حيث عُثر على طبقات قديمة جدًا على سطح التلال، لا على عمق أمتار كما في بابل.

ولكن بحلول سبعينات القرن التاسع عشر، أدرك الديوان العثماني بدوره أهمية الآثار وسنّ قانونًا لتنظيمها. وبعد ذلك بفترة وجيزة تولّى العلماء مهمّة التنقيب عن الآثار بدلًا من الدبلوماسيين والوكلاء التجاريين، غير أن طرق التنقيب لم تتحسنّ عما كانت عليه من قبل. ولم تكن البعثة الأميركية الأولى في العراق التي أرسلتها جامعة بنسلفانيا إلى نمر (1888-1900) علمية إطلاقًا، ولكنها لعبت دورًا أساسيًا في تزويد الأوساط الأكاديمية بثروة من المخطوطات المسمارية التي ساعدت على بناء التاريخ القديم والإحاطة المتواصلة باللغة الأكديّة وفك رموز اللغة السومرية. ويتّضح من ملاحظات هذه البعثة ورسائلها أن موظفين وعلماء من معاهد أخرى في الولايات المتحدة وأوروبا كانوا يشترون قطعًا من تجّار في تركيا وبغداد والحلّة وأماكن أخرى وذلك من وراء ظهر الممثل العثماني المرافق. ونشط الإتحاد وانتهى الأمر بالآلاف والآلاف من الألواح والأختام في مجموعات المتاحف والجامعات. عجز العثمانيون عن السيطرة على المتاجرة واقتصر التنظيم على ما يبدو على شحن الآثار المكتشفة في مواقع التنقيب إلى إسطنبول. ومع العلم أن الآثار كافة هي ملكًا للدولة، تستطيع البعثات وحتى العلماء الأفراد الحصول على قسم من المكتشفات على أن يجري تفحصها أولًا. ولا بدّ من الإشارة إلى أن أفراد البعثات لم

يعلّقوا أهمية على شراء الآثار سرّاً لأنفسهم أو لمؤسسات غير تلك التي تموّل أعمال التنقيب. فأخلاقيات هذه الممارسة وتداعياتها الاقتصادية لم تكن موضع نقاش. أما اهتمام السلطات العثمانية بفقدان الآثار فتجلّى عن طريق حادثة العالم الأميركي الشاب والواعد، إدغار جايمس بانكس Edgar James Banks، الذي درس في ألمانيا وحصل على وظيفة في جامعة شيكاغو التي وُكّلته بالتنقيب في مدينة أدا في عام 1904-05. فقد ضُبط محاولاً تهريب قطع أثرية إلى خارج العراق ومُنع من مواصلة التنقيب. طردته جامعة شيكاغو فأمضى بقية حياته في شراء التحف الأثرية وبيعها. واشترى عددًا كبيرًا جدًا من القطع قبيل الحرب العالمية الأولى ثم بدأ بتوجيه رسائل إلى المتاحف والمكتبات والجامعات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة. وواصل القيام بذلك حتى فترة لا بأس بها من ثلاثينات القرن الماضي، وغالبًا ما نصّت الرسائل على ضرورة رفع السعر لأن القيود الجديدة التي فرضتها المملكة العراقية جعلت من الصعب الحصول على إمدادات جديدة. إذا زرت أي مكتبة عامة أو جامعة أو كلية أو متحف تقريبًا في الولايات المتحدة فإن احتمالات وقوعكم على ألواح طينية كبيرة (مصدرها أوما وديريم في أغلب الأحيان) وحتى على بعض الأختام الأسطوانية. لقد رأيت عددًا من هذه المجموعات والمستندات التابعة لها وبالرغم من أن رسائل بانكس انطوت أو حتى نصّت بوضوح على أن هذه القطع خرجت من العراق من دون تصريح من السلطات إلا أنها لم تلمح قط إلى تردّد المؤسسات المعنية في شرائها.

الصورة ا: أوما، دليل على نهب قديم يعود ربما إلى أواخر القرن التاسع عشر.

نجحت البعثة الألمانية إلى بابل من عام 1899 وحتى 1917 أخيرًا في إنشاء نظام منهجي لأعمال التنقيب في مواقع بلاد ما بين النهرين. فقد وضعت عمليات التنقيب الألمانية في آشور وسامراء فضلًا عن غيرها من المواقع أسس التدريب، لا لعلماء الآثار فحسب، وإنما للعَمال المحليين أيضًا. وأصبحت القطع المضبوطة من بابل وأشور وسامراء موضوع جدال سياسي في الحكومة البريطانية وبين بريطانيا وألمانيا والبرتغال بعد الحرب العالمية الأولى. عندما وصلت القوات البريطانية إلى بابل، عثرت على صناديق مليئة بالقطع الأثرية كان المنقّب كولدوي Koldewey ينوي إرسالها إلى برلين بموجب اتفاق خاص مع الديوان العثماني. فصادرت القوات البريطانية هذه الصناديق وغيرها تحتوي على قطع أثرية من سامراء وأسفر عن ذلك نقاش طويل تباحثت فيه وزارة الخارجية البريطانية ومكتب الهند والمسؤولون وضباط الجيش في الميدان في العراق والمتحف البريطاني بشأن حيثيات الاحتفاظ بالقطع كغنائم حرب أو إعادتها إلى الألمان أو إلى العراق الذي استقل حديثًا. وأصبحت البرتغال طرفًا في هذا النقاش بعد احتجاز سفينة محمّلة بآثار من آشور في لشبونة. أرادت عالمة الآثار البريطانية غيرتروود بيل Gertrude Bell إعادة القطع إلى المتحف الوطني العراقي الجديد، وأيدت وزارة الخارجية هذا الاقتراح. أما الأطراف الأخرى كافة فطالبت باحتفاظ بريطانيا أو البرتغال بها. وفي نهاية المطاف، حصلت برلين على قسم كبير من تحف المجموعة الآشورية في لشبونة وأُرسل ما تبقى منها إلى بريطانيا وقُسم بين 17 مؤسسة في أوروبا وأميركا الشمالية والشرق الأدنى، وحصل المتحف البريطاني ومتحف برلين على أفضل التحف (Bernhardsson, 2005, 57-92).

ومع تأسيس المتحف الوطني العراقي ودائرة الآثار العراقية في عام 1922، أشرفت غيرتروود بيل، المديرية الأولى، على اعتماد قانون آثار على غرار القانون العثماني. وتعرّض هذا القانون لانتقادات إذ اعتبر البعض أنه يميل لصالح البعثات الأجنبية عند اقتسام القطع المكتشفة، إلا أنه كفل تشكيل مجموعة للمتحف الوطني العراقي على نحو سريع جدًا من دون أن تتكبد المملكة أي خسائر تذكر. فعند اقتسام الآثار في ظلّ التقيّد الصارم بالقانون، كان يحق للمتحف اختيار أفضل القطع. وبرزت حالات لم يتوخّ فيها المدراء البريطانيون الدقة عند التقسيم، ومن هؤلاء ريتشارد كوك Richard Cooke الذي ضُبط وهو يهرّب قطع أثرية. وتورّط عالم آثار أمريكي يدعى ريتشارد ستار Richard Starr في هذه الحادثة إذا كان يستلم القطع

التي يهزّبها كوك (Bernhardsson 2005, 159-60). واستمرّ التنقيب غير المشروع والإتجار بالقطع الأثرية على مدى ثلاثينيات القرن المنصرم ولم يكن في يد مسؤولي دائرة الآثار حيلة. في الواقع، أصدر أحد المدراء البريطانيين، سيدني سميث Sidney Smith، في عام 1930 مذكرة للبعثات كافة بشأن شراء التحف الأثرية. ولم يكن همّه شراء الآثار بقدر حرصه على التأكّد من أن القطع قد أتت من المنطقة المتاخمة للمواقع المرخّص للبعثات التنقيب فيها. وعندها، يمكن إدراج هذه القطع الأثرية ضمن السجّلات الرسمية لأعمال التنقيب لتصبح قابلة للاقتسام (Bernhardsson 2005, 158).

مع نهاية الانتداب البريطاني واستقلال المملكة العراقية في عام 1932، تغيّرت المواقف تجاه الآثار تغيّرًا حازمًا. وبعد اعتماد قانون آثار جديد وأشدّ صرامة في عام 1936 أصبحت بموجبها الآثار والمواقع الأثرية كافة ملكًا للدولة، تغيّرت علاقة العلماء والبعثات الأجنبية بمديرية الآثار العامة العراقية بشكل ملحوظ. ففي هذا العقد، شرع العراقيون في تولّي أعمال التنقيب في المواقع الأثرية، الإسلامية منها في بادئ الأمر. وفي خلال هذه الحقبة أيضًا أرسل العلماء الشباب إلى الخارج بمنح حكومية للحصول على شهادات دراسات عليا. بقيت مشكلة التنقيب غير المشروع مستمرة، ولكن التمكين التدريجي لدائرة الآثار التي بات لديها ممثلين في المحافظات كافة بدأ بالحد من هذه الممارسة. واعتُبر علم الآثار كوسيلة لتعزيز الهوية الوطنية وكمصدر هام للدخل من السياحة على الأرجح.

شكّلت الحرب العالمية الثانية محطة مفصلية لعلم الآثار العراقي. فمع مغادرة البعثات الأجنبية وعودة علماء الآثار وفقهاء اللغة العراقيين المدربين حديثًا إلى البلاد، بدأت المديرية العامة برعاية أعمال تنقيب كبرى في مواقع تعود إلى عصور ما قبل التاريخ والعصور الجاهلية ولو مع مستشار بريطاني أيضًا هو سيتون لويد Seton Lloyd.

أدى الإنتاج الضخم للنفط بعد الحرب إلى زيادة ميزانيات الآثار، وذلك بالتزامن مع عودة البعثات الأجنبية التي جلبت معها أساليب محسّنة للتنقيب والتسجيل. غير أن حالات التنقيب غير المشروع وتهريب الآثار لم تتوقّف تمامًا وإنما تراجعت نسبتها.

قضت ثورة عام 1958 تقريبًا على التنقيب غير المشروع. وبُسطت على المواقع الأثرية العراقية من هذه المرحلة وحتى عام 1990 سيطرة محكمة. ومع الفورة النفطية في سبعينات القرن الماضي والزيادة الكبيرة في التمويل، استطاعت دائرة الآثار استخدام عدد أكبر من الموظفين، بما في ذلك حراس للمواقع وممثلين محليين، وإنفاذ القانون بصرامة. وقد تظهر من وقت إلى آخر بعض القطع في سوق الآثار الدولية، ولا سيّما النقود المعدنية، ولكن العراق قد أنشأ أفضل دائرة للآثار في الشرق الأوسط وكان يُعد من أفضل البلدان في حماية التراث الثقافي. وتغيّر عذا الوضع تغيّرًا جذريًا في أعقاب حرب الخليج الأولى في عام 1991. وفي الفوضى التي عمّت البلاد بالتزامن مع الثورات في جنوب العراق وشماله، تعرّض 13 متحفًا محليًا للنهب وسُرقت أكثر من 5000 قطعة أثرية. وقد يتبيّن للمرء أن هذه الأحداث هي مجرد ردّة فعل مفرطة الحماس لأشخاص عاشوا سنوات طويلة من القمع، ولكن ثمة سياق أكثر دقة لا بدّ من تحديده.

طرأ حدثان في أواخر ثمانينات القرن الماضي في غاية الأهمية للآثار العراقية. تمثّل الأول بانهياب البورصة في الولايات المتحدة والعالم، ما دفع بالمستثمرين إلى البحث عن مصدر أرباح في مجالات أخرى بعيدًا عن الأسهم والسندات التقليدية. في الوقت عينه تقريبًا، عُرضت مجموعة إرنلمير Erlenmeyer، التي شكّلت في عشرينات وثلاثينات القرن المنصرم ونُشرت عنها كتابات كثيرة، للبيع في مزادات علنية هامة في أوروبا والولايات المتحدة. ونظرًا لقدم هذه المجموعة، لم تخضع قطع الشرق الأدنى لقيود اتفاقية اليونسكو لعام 1970 التي وافقت متاحف وجامعات متعددة على التقيّد بها. وبما أن هذه المجموعة كانت "تظيفة"، جرت المناقصة عليها براحة ضمير وبحماسة كبيرة. فالقطع التي كانت لتعود ببضع مئات الدولارات في السوق الدولية المشبوهة قد بيعت بألاف الدولارات. وكثُر الطلب على الألواح والأختام الأسطوانية بشكل خاص فارتفعت أسعارها كثيرًا. ورفعت مجموعة المزادات هذه أسعار تحف بلاد ما بين النهرين الأثرية بشكل عام وأصبح عدد كبير من الأشخاص من هواة الجمع الجدد. وفي عام 1990، رأيت نسختًا من قائمة معروضات مجموعة إرنلمير في متجر بائع

بسط في بغداد. بالرغم من عدم وجود تجار آثار، بالمعنى الدقيق للكلمة، في العراق كان هناك تجار تحف وبسط اهتموا بالآثار، إن لم يشاركوا بالفعل في المتاجرة. وجدت القطع المنهوبة من المتاحف المحلية شراة جاهزين في بغداد وطُرحت في السوق الدولية. وعندما تخطت قيمة الأختام الأسطوانية في وقت لاحق في تسعينات القرن الماضي 100,000 دولار ووصل سعر أحد الأختام الإيرانية إلى 400,000 دولار، بدأ التجار في بغداد بتشجيع التنقيب غير المشروع في المواقع، ولا سيما تلك المتواجدة في الصحراء لناحية الجنوب بين نهري دجلة والفرات. ولأقت المواقع التي زوّدت المتاحف بالألواح رواجًا كبيرًا، حتى في ثمانينات القرن التاسع عشر، من مثال أوما وأم العقارب (مراجعة للوحة 1).

أثر حدث ثالث بدأ في عام 1990 في تراث العراق الثقافي وتمثل بعقوبات اقتصادية على العراق زادت من قساوتها مناطق الحظر الجوي التي فرضتها الولايات المتحدة. خلّفت هذه العقوبات الوقع الأشد على الشريحة الأفقر من العراقيين الذين يعيش عدد كبير منهم في الجنوب. فشرع الرجال في الذهاب إلى المواقع المعزولة والتنقيب، وأرجح الظن أن الأمر بدأ كوسيلة لإيجاد ما يمكن بيعه لإعالة أسرهم. لم يُعرف ما إذا حتّم التجار على القيام بذلك ولكن بات واضحًا منذ عام 1994 أن هناك أعمال تنقيب غير مشروعة تحصل على نطاق واسع في مواقع مثل أوما وأم الحفريات (بالقرب من نهر) وأداب وغيرها من المواقع في جنوب العراق. وكان الدليل على هذا النشاط دفع القطع الأثرية الذي وصل إلى تجار في لندن ومراكز متاجرة أخرى والتشكّل السريع للمجموعات في أوروبا والولايات المتحدة واليابان والخليج العربي. وسُمع أحد أبرز هواة الجمع في نيويورك يقول إن "هذا هو العصر الذهبي للجمع". وتجدر الإشارة إلى أنه في حين حُظر إدخال منتجات عراقية أخرى إلى الولايات المتحدة، سُمح بشراء الآثار العراقية وبيعها بحرية.

تتوّعت الطرقات المعتمدة لتهرب الآثار بقدر ما يمكن تحديدها. فقد أشارت الأدلة غير المؤتقة، ومصدرها أحاديث موظفي دائرة الآثار في الدرجة الأولى، إلى بعض هذه الطرقات. وفي حالة واحدة على الأقل، استُخدمت سيارة دبلوماسية لنقل القطع الأثرية عبر الحدود الأردنية. فصودرت القطع وأُعيدت إلى المتحف الوطني العراقي. واعترضت دورية لشرطة الحدود على الحدود العراقية السعودية شاحنة تابعة لبدوي وضبت أكياسًا تحتوي على مخطوطات مسمارية. وأقام المتحف معرضًا صغيرًا قصير الأمد لهذه القطع المضبوطة. فقد جرى التعاقد مع سائق الشاحنة لنقل القطع إلى السعودية حيث تعيّن عليه تسليمها إلى أحد الأشخاص ليشحنها جواً إلى لندن. وعبرت قطع أخرى براً إلى إيران عبر طرق متنوعة أو إلى تركيا عن طريق المنطقة الكردية التي لم تعد خاضعة لسيطرة الحكومة العراقية. بيعت الآثار العراقية بشكل سرّي في بعض متاجر التحف في دمشق وحلب، ويشير ذلك إلى وجود طريق واحد على الأقل إلى سوريا. وكانت بعض المتاجر في عمّان تتاجر أيضًا بالآثار العراقية.

بغض النظر عن الطريق الذي تصل عبره الآثار إلى الأسواق في أوروبا أو الولايات المتحدة أو اليابان، تتعدّد الأساليب التي يلجأ إليها المهربون والتجار لـ "تسريح" القطع. تعطي الوثائق المزوّرة مصدرًا مقبولًا نوعًا ما، وبالرغم من أن كل المشاركين في العملية يدركون أن وثائق المصدر لا تعني شيئًا، يمكنهم الادّعاء أنهم تاجروا بالقطع أو اشتروها بنية حسنة. وتفيد الوثائق غالبًا بأن القطعة كانت تنتمي إلى مجموعة أوروبية (من المفضّل سويسرية) لبعض الوقت قبل اتفاقية اليونسكو لعام 1970. أو يمكن أيضًا استخدام وثائق حكومية مزوّرة تصرّح بتصدير القطع؛ يبدو أن البلد المفضّل للحصول على هذه الوثائق هو الأردن، علمًا أن الملمّين بآثار بلاد ما بين النهر يدركون استحالة قدومها من الأردن كما يعلمون أيضًا أن الأردن ما كان ليصحبها أصلًا.

ومن بين القطع الهامة جدًا المدرجة على السجّلات، برز جذع تمثال من الحجر الأسود له نقش تاريخي طويل على ظهره كان قد أثار حماسة كبيرة ودارت حوله نقاشات سرية في تسعينات القرن الماضي. اقتطع جزء التمثال العلوي والسفلي. أرسل تاجر في لندن صور كبيرة الحجم وبزّاقة لبعض علماء الكتابة المسمارية الذين عرضوها على الحاضرين في اجتماع للجمعية الشرقية الأميركية. لم أحضر الاجتماع ولكنني اطّلت على الصور بعده بفترة وجيزة. عُزي سبب الإثارة إلى

تخليد هذه القطعة لثورة ضد سامسو إيلونا، ابن حمورابي ملك بابل وخليفته، اندلعت في معظم مدن بلاد بابل الجنوبية. وقاد الثورة "ملك سومر"، وهو لقب لم يُستخدم لسنوات كثيرة. وبالرغم من أن نصوصًا أخرى ذكرت الثورة، فإن هذا النقش قَدَم تفاصيل كثيرة واضطلع بأهمية تاريخية كبرى. عندما عُرضت القطعة مقابل 400,000 دولار تقريبًا في بادئ الأمر، أُرقت بوثائق تدّعي أنها كانت ضمن مجموعة سويسرية لسنوات. ولكن كل من علم بأمر النقش أدرك أن ذلك مستحيل إذ كان يُعرض نص بهذه الأهمية على خبير في الكتابة المسمارية عند ضمها إلى تلك المجموعة ليتمكن العالم من نشر كتابات عنها ولكي تزيد قيمتها بالنسبة لهاوي الجمع.

بعد مرور سنة تقريبًا، أُفيد أن تاجرًا آخر في الولايات المتحدة كان يعرض الصور مجددًا، ولكن بلغت قيمة القطعة هذه المرة حوالي 40,000 دولار وأكدت الوثائق أنها صُدّرت من الأردن بإذن من مديرية الآثار الأردنية. ومرة أخرى، لم يصدّق أحد المصدر. وحتى مع تخفيض السعر، لم يتقدّم أحد لشراء القطعة الأثرية لأن النقش كان واضحًا في الصور، وانخفضت قيمتها إلى حدّ كبير لأنها جزء من تمثال ليس إلا ولن تُعرض على الأرجح في متحف. إن مكان القطعة الحالي غير معروف ولكنني سمعت إشاعة بأنها في مجموعة خاصة إيطالية. لم ينشر أحد النص لغاية الآن، وعلى ما يبدو، لم يأت أحد على ذكر أهمية المعلومات التي كشف عنها في مقالة حتى، بالرغم من أن علماء كثيرين يعلمون بمضمونه. للأسف، يتعاون العلماء في ما بينهم، ولا سيّما فقهاء اللغة واختصاصيو تاريخ الفن، ويثبتون أصالة القطع الأثرية ويترجمون الكتابات لهواة الجمع والتجار. فهم لا ينظرون أبعد من التجار لرؤية المهريين والنهابين الذين يوفّرون القطع للتجار بها، بل يبرّرون أفعالهم باحتمال فقدان المعرفة في حال لم يقرأوا النقوش أو يحلّلوا التحف الفنية، ويقولون إنه إذا لم يسجّلوا القطع، فسيُفقد أثرها وتحتفي للأبد. من الواضح أن العلماء يواجهون معضلة أخلاقية هنا (Lawler 2005). فالأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم في المقام الأول علماء آثار يريدون الحفاظ على القطع في مكان اكتشافها الأساسي لما توفّره المعلومات الثمينة المستمدّة من السياق من معلومات هامة حول معنى القطعة الأثرية، ولما توفّره القطعة من معلومات بشأن طبيعة المكان المُكتشفة فيه.

أما أمناء المتاحف فهم مقيدون بالتزام من نوع آخر، لأن متاحفهم وقّعت طبيعيًا اتفاقية اليونسكو لعام 1970 التي تنهيه عن شراء قطع من مصادر غير مثبتة. إلا أن هذا لا يمنعها من عرض قطع "من مجموعة السيد فلان أو السيدة فلانة"، فتنبت بالتالي أصالتها وتزيد من قيمتها المالية. وغالبًا ما يُعتبر هواة الجمع من المتبرّعين الرئيسيين للمتاحف، ويؤثّر هذا الواقع في أحكام أمناء المتاحف ومدرائها. ومع مرور الوقت، سيؤدّي على الأرجح تبرّع هواة الجمع بمبالغ ضخمة لتسمية قاعة أو جناح في المتحف أو للمساهمة في تمويل عملية تنقيب عن الآثار والتبرّع المرتقب بالمجموعة للمتحف إلى محو أثر طريقة حيازتها والدمار الذي ألحقه المورّدون بالتراث الثقافي لتلبية الطلب المتزايد من الذاكرة. للأسف، لطالما اعتُبر أن التحف الأثرية ترمز للرفق والدوق الرفيع وأن جمع القطع الجديدة بالعرض في المتاحف يمنح منزلة اجتماعية. وعندما يكون هواة الجمع أيضًا من أبرز المتبرّعين للحملات الانتخابية أو من أصحاب المناصب النافذة، يصبح من شبه المستحيل مقاضاتهم لدورهم في الأعمال الإجرامية الكامنة وراء مجموعاتهم. فقد يقاضى ربما بعض المهريين والتجار وأمناء المتاحف وقد يتعرّض المزارعون الفقراء الذين ينقّبون لتأمين لقمة العيش في ظروف صعبة للضرب، ولكن المسؤولين، أساس الإتجار، سيفلتون من العقاب. فهم يبرّرون أفعالهم بتقديرهم الفائق للقطع الأثرية وإمكانية ضمان سلامتها في عهدتهم أو عهدة متحف غربي أكثر مما تضمنها بلدان المصدر. في الواقع، حفل سجّل العراق بحماية منقطة النظر لآثاره بالمقارنة مع معظم بلدان العالم، وذلك حتى الخراب الذي ألحق به من جرّاء الحريين اللتين ورّطته بهما القوى الغربية. فالتحف الأثرية هي أكثر أمانًا في الأرض بانتظار عملية استخراجها الدقيقة على يد علماء آثار مدربين يمكنهم الحصول على كمّ أكبر من المعلومات منها من خلال معرفة السياق التي أُثويت فيه.

تسهل رؤية آليات سوق الآثار غير المشروعة في الجانب الراقي من المتاجرة: متاجر الآثار في جادة ماديسون Madison Avenue في نيويورك أو عناوين راقية أخرى في مدن أخرى. على نحو ملائم، تقع عادة هذه المؤسسات بجوار المتحف الرئيسي في المدينة وترتبطها علاقة تكافلية مع اختصاصيي تاريخ الفن وفقهاء اللغة الذين يثبتون أصالة القطع الأثرية، وبأمناء المتاحف وهواة الجمع أيضًا. وتضطلع قوائم معروضات المزادات العلنية التي تحتوي على صور واضحة والتي انتشرت منذ عام 1990 بأهمية كبرى لتجارة الآثار بأكملها. تُستخدم هذه القوائم للإعلان عن السلع وإطلاع العالم، حتى تجار البسط في بغداد وحلب، على السعر الجاري للقطع القديمة. وبالرغم مما يُقال حاليًا عن توقف شبه تام لتدفق الآثار العراقية إلى الولايات المتحدة نتيجة مرسوم رئاسي يحظر المتاجرة بالملكية الفكرية العراقية، ثمة إمدادات وفيرة في الخارج. أصبحت الإمارات العربية المتحدة سوقًا جديدة للآثار العراقية حيث تُستخدم غالبًا شبكة الإنترنت للمبيعات ويجري حاليًا تشكيل مجموعات جديدة هامة هناك. لدي شكوك بأن الكثير من هذه القطع يُحتفظ بها في مستودعات لتجار وهواة جمع في الشرق الأدنى وأوروبا. في تسعينات القرن المنصرم، كانت الأمور أسهل وأبسط بكثير. على سبيل المثال، كان التجار في لندن يرسلون أحيانًا أسطوانية لهاوي جمع واحد على الأقل في نيويورك عند الموافقة، تمامًا مثل الطوابع البريدية. وكان الشاري يختار من بين عشرات الأختام تلك التي يريدونها ويعيد ما تبقى.

في خلال تسعينات القرن الماضي، عندما بدأ النهب يستشري على نطاق واسع، شكّلت منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق عاملًا أساسيًا للمتاجرة. فمن دون المراقبة الجوية بالطائرات المروحية، واجهت السلطات العراقية صعوبة جمة في السيطرة على الريف. لقد تمكّنت من إحكام قبضتها على المدن ولكن قدرتها على مراقبة الريف كانت محدودة، ولا سيما في المناطق الصحراوية التي يصعب الوصول إليها إذ يستطيع النهابون رؤية الغبار من مواكب الآليات القادمة والفرار قبل وصولها إلى الموقع بوقت طويل.

عندما اتضح أن أوما تتعرض لنهب شديد، بما أن السوق في لندن وما تبقى من أوروبا قد أغرقت بمخطوطات من هذا التل، نصحتُ مصوِّرة أرسلتها مجلة نانتشورال هيستوري Natural History إلى العراق في منتصف تسعينات القرن الماضي أن تطلب زيارة أوما لتفقد الوضع. بعد صعوبات كثيرة، اصطُحبت إلى هناك ووجدت أن الموقع قد تعرض لأضرار جسيمة من جراء النهب. تمكّن المسؤولون في مديرية الآثار الذين رافقوها من استخدام المعلومات التي جمعوها للحصول على تمويل طارئ بغية القيام بأعمال تنقيب إنقاذية في أوما وأم العقارب ومواقع أخرى متعددة، ونجحوا بوضع حد فعلي للنهب في هذه المنطقة من عام 1998 وحتى 2003. ولكن النهابين نقلوا عملياتهم إلى مواقع أخرى ليس إلا. ويُذكر من المواقع التي تعرّضت لنهب شديد أم الحفريات، وكان مركزًا لصناعة الفخار نقبت فيه في عام 1977. وعلمت من أحد الاختصاصيين في النصوص أن مخطوطات مسمارية من هذه المدينة قد ظهرت في مجموعات أوروبية وأميركية بحلول أواخر تسعينات القرن الماضي على الأقل. أما مدينة إيسن العظيمة التي كانت عاصمة بلاد بابل في خلال حقبتين زمنيّتين في الألفية الثانية ق. م. وشهدت أعمال تنقيب على يد بعثة ألمانية في سبعينات القرن الفائت، فقد تعرّضت أيضًا للنهب في تسعينات القرن الماضي. واستشرى النهب بشدة بعد حرب عام 2003.

في عام 2001، زرت العراق للمشاركة في مؤتمر وطلبت رؤية مشاريع الإنقاذ في أوما والمواقع الأخرى. أخذ د. دوني جورج Donny George مجموعة صغيرة من بغداد في رحلة على مدى يوم واحد، ولم يتطلّب بلوغ أقرب مدينة أكثر من ساعتين تقريبًا نظرًا للطرفات السريعة الممتازة. ولكن استغرق الأمر ساعتين إضافيتين تقريبًا لقطع مسافة 15 كلم في الصحراء للوصول إلى أوما وأم العقارب (Lawler 2001). وتبيّن من المؤشرات السطحية في هذين الموقعين أنه بالرغم من أعمال التنقيب غير المشروعة الواسعة النطاق فيهما، كانت المناطق المتضررة محصورة نسبيًا. تشير على الأرجح حفرة عميقة جدًا في أوما إلى موقع معظم عمليات النهب من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكانت حفر تسعينات القرن العشرين سطحية نسبيًا. وكشفت أعمال التنقيب التي قام بها مجلس الدولة للآثار والتراث في السنتين الأخيرتين

عن معالم معمارية مذهلة واستخرجت قطعاً متعددة. ومن أجل الحؤول دون عودة النهابين إلى التلال، اضطرت البعثة إلى العمل على مدار السنة، حتى في قيظ الصيف. بلغ عدد الحراس في أوما 18 حارساً، وهذا عدد استثنائي لموقع تجري فيه أعمال تنقيب. وتبين أن هؤلاء الحراس وأولئك المنتشرين في مواقع العمليات الإنقاذية الأخرى في الجوار غير كافين. وفي اليوم الذي اندلعت فيه حرب عام 2003، توجه أكثر من 200 نهاب إلى أوما والمواقع الأخرى وطردوا الحراس وبدأوا بالتنقيب مجدداً (Lawler 2003a, 2003b). وعجز الحراس في نفر أيضاً عن القيام بشيء في أيار 2003 عندما بدأ رجال مسلحون بنهب الجانب الشمالي الغربي من التلة الغربية. فقد حفروا لمدة شهر قبل أن تأتي الشرطة من مدينة عفاك المجاورة وتبعدهم.

بحلول أواخر عام 2002، بات واضحاً أن الولايات المتحدة ستدخل في حرب مع العراق. ذهبت برفقة وفد صغير إلى البنتاغون ووزارة الخارجية في 24 كانون الثاني 2003 في محاولة للتشديد على أهمية العراق كأهم مركز للثقافة القديمة. ولفت النظر إلى آلاف المواقع الهامة مشدداً على هشاشتها نظراً لكونها تلالاً؛ بما أنها أعلى نقاط من الجهة الجنوبية، ستعتبر كأرض مرتفعة لا بد من الاستيلاء عليها والاحتفاظ بها. وأشارت أيضاً إلى احتمال تعرضها للنهب في حال عمّت الفوضى في أعقاب الاجتياح. وشددت أيضاً على أهمية المتحف الوطني العراقي وقلت إنه سيتعرض على الأرجح للنهب. فأجاب المسؤولون في البنتاغون أنهم مدركون لمسألة المتحف. فهمت من ذلك أنه لن يتعرض للقصف سيضمن أمنه أيضاً. لقد كنت مخطئاً بشأن النقطة الثانية. يبدو أن البنتاغون فكر في النهب من جانب سرقة جنوده للأثار. ولم يفكروا مثلي في احتمال النهب من قبل العراقيين.

حصل أسوأ ما يمكن أن يتعرض له أي متحف في بغداد من 10 إلى 12 نيسان 2003. أما أسوأ ما يمكن أن يتعرض له موقع أثري فما زال يحصل في جنوب العراق، وما من بوادر تشير إلى نهاية النهب.

ملاحظات

ⁱ للاطلاع على تقرير حول أولى عمليات الاستكشاف في العراق، مراجعة Hilprecht، 1903

المراجع

- Bernhardsson, M, 2005 *Reclaiming a Plundered Past: Archaeology and Nation Building in Modern Iraq*, University of Texas Press, Austin
- Gibson, M, 2003 Fate of Iraqi Archaeology, *Science* 299, 1348–49
- Hilprecht, H, 1903 *Exploration in Bible Lands During the 19th Century*, T. & T. Clark, Edinburgh
- Lawler, A, 2001 Archaeology in Iraq, *Science* 293, 32–44
- 2003a Mayhem in Mesopotamia, News Focus Special Report: A Museum Looted, *Science* 101, 582–588
 - 2003b Assyrian Gold Safe as Looters Threaten Southern Sites, *Science* 300: 1488
 - 2005 Looted Tablets Pose Scholar's dilemma, Rencontre Assyriologique Internationale Meeting, *Science* 309, 869